



التاريخ استلام البحث : ٢٠٢٥/١٢/٢١
التاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/١/٢٥
التاريخ النشر : ٢٠٢٦/٣/٣٠

ISSN (P) :2710-2653 / الترميز الدولي
ISSN (E) :2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2019/ 2375

مستقبل التنافس التركي الإيراني في اسيا الوسطى (التفوق والكوابح)
The Future of Turkish-Iranian Competition in Central Asia
(Supremacy and Restraints)

الباحث: احمد حكمت مطشر
الم.د. انس حسن حميد
Ahmad Hikmat Mutashar Assist prof Dr. Anes Hassan hameed
كلية الامام الكاظم (ع) للعلوم الاسلامية الجامعة
Imam Al-Kadhim (AS) College of Islamic Sciences University
anes@iku.edu.iq ahmedhikmat@iku.edu.iq

IRAQI

Academic Scientific Journals

<https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/229>

المخلص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل مستقبل التنافس بين تركيا وإيران في منطقة آسيا الوسطى، التي تُعد مجالاً حيويًا لتمدد نفوذ القوى الإقليمية، حيث تنطلق الدراسة من ضرورة فهم عوامل القوة (التفوق) التي تدعم نفوذهما، والمحددات الداخلية والخارجية (الكوابح) التي تعيق هذا التنافس بين تركيا وإيران في آسيا الوسطى حيث تدعم تركيا نفوذها عبر الروابط العرقية واللغوية (القومية الطورانية)، بينما تعتمد إيران على الروابط التاريخية والثقافية والاقتصادية (خاصة في طاجيكستان)، ومع ذلك، فإن المحددات الداخلية (الأزمات الاقتصادية لكلا البلدين) والضغط الخارجية (خاصة النفوذ الروسي والصيني المهيمن) تعمل كـ"كوابح" تمنع أي طرف من تحقيق تفوق الذي يتسم بـ"التعاون البراغماتي"، حيث تضطر القوتان إلى تنسيق جهودهما في مجالات محددة (مثل الطاقة ومكافحة الإرهاب) لتجنب الصدام المباشر، والتركيز على المصالح المشتركة في مواجهة النفوذ الصيني والروسي المتزايد، مما يحول التنافس إلى شكل من أشكال التفاعل المنظم.

الكلمات المفتاحية: آسيا الوسطى، التنافس التركي الإيراني، التفوق، الكوابح.

Abstract:

This research aims to analyze the future of competition between Turkey and Iran in the Central Asian region, which is considered a vital field for the expansion of regional powers' influence. The study begins with the necessity of understanding the factors of power (superiority) that support their influence, and the internal and external constraints (brakes) that hinder this competition between Turkey and Iran in Central Asia. Turkey supports its influence through ethnic and linguistic ties (Turkic nationalism), while Iran relies on historical, cultural, and economic ties (especially in Tajikistan). However, internal constraints (the economic crises of both countries) and external pressures (especially the dominant Russian and Chinese influence) act as "brakes" preventing either party from achieving superiority characterized by "pragmatic cooperation," where the two powers are forced to coordinate their efforts in specific areas (such as energy and counter-terrorism) to avoid direct confrontation, focusing on common interests in facing the increasing Chinese and Russian influence, transforming the competition into a form of organized interaction.

Keywords: Central Asia, Turkish–Iranian competition, superiority, constraints, constrained cooperation.

المقدمة :

تُعد منطقة آسيا الوسطى، التي تضم الجمهوريات الخمس، مساحة جغرافية وسياسية حيوية تقع عند مفترق طرق التاريخ والطاقة. فإلى جانب موقعها الاستراتيجي كمنطقة عازلة بين القوى الكبرى (روسيا والصين)، فإنها تزخر بموارد طبيعية هائلة، مما يجعلها محط أنظار القوى الإقليمية والدولية على حد

سواء، وفي ظل التحولات الجيوسياسية الراهنة، وتزايد انشغال (روسيا) بصراعات أخرى (كالحرب في أوكرانيا)، برزت قوى إقليمية تسعى لملء الفراغ وتعزيز نفوذها، وفي مقدمتها الجمهورية التركية والجمهورية الإسلامية الإيرانية. حيث تمتلك كل من تركيا وإيران روابط تاريخية وثقافية عميقة مع شعوب المنطقة. فتركيا تستند إلى الرابط العرقي واللغوي (القومية الطورانية) عبر منظمة الدول التركية، وتعمل على تعزيز نفوذها الاقتصادي والعسكري في دول مثل أذربيجان وكازاخستان. في المقابل، تعتمد إيران على الروابط التاريخية والثقافية الفارسية، خاصة مع طاجيكستان، وتستخدم نفوذها الديني والاقتصادي عبر ممرات النقل والطاقة، هذا التداخل في المصالح، والتقاطع في مجالات النفوذ أدى إلى نشوء حالة من التنافس الذي يتجاوز حدود المنافسة التقليدية ليصبح عاملاً حاسماً في تشكيل مستقبل الاستقرار الإقليمي، إن فهم ديناميكيات هذا التنافس المستقبلي يعد ضرورياً لرسم صورة واضحة للجغرافيا السياسية لآسيا الوسطى، ولهذا، يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على القوتين الإقليميتين ودوافع تفوقهما والكوابح المؤثرة في تنافسهما لتحديد المشاهد المستقبلية الأكثر ترجيحاً لهذا التفاعل.

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في سد فجوة في الأدبيات الأكاديمية التي غالباً ما تركز على التنافس بين القوى الكبرى (روسيا والصين والولايات المتحدة) في آسيا الوسطى، وتغفل أو تقلل من أهمية التفاعل بين القوى الإقليمية الصاعدة مثل تركيا وإيران حيث يقدم هذا البحث إطاراً تحليلياً جديداً يركز على مفهومي "التفوق" و"الكوابح" لتفسير ديناميكيات النفوذ الإقليمي.

اشكالية البحث :

تنطلق إشكالية هذا البحث من حقيقة أن منطقة آسيا الوسطى لم تعد حكرًا على القوى الكبرى التقليدية، بل أصبحت مسرحاً لتنافس متزايد بين القوى الإقليمية الصاعدة، وفي هذا السياق يبرز التفاعل التركي-الإيراني كأحد أهم العوامل التي ستحدد مستقبل المنطقة.

وعليه، يسعى البحث للإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تؤثر عوامل التفوق والكوابح لكل من تركيا وإيران على ديناميكيات تنافسهما في آسيا الوسطى، وما هو المشهد المستقبلي الأكثر ترجيحاً لهذا التفاعل المعقد؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما هي أبرز استراتيجيات النفوذ التركي في آسيا الوسطى، وما هي عوامل التفوق التي تدعم هذا النفوذ، وما هي الكوابح الداخلية والخارجية التي تحد من توسعه؟

٢. ما هي أبرز استراتيجيات النفوذ الإيراني في آسيا الوسطى، وما هي عوامل التفوق التي تدعم هذا النفوذ، وما هي الكوابح الداخلية والخارجية التي تحد من توسعه؟

٣. ما هي المشاهد المستقبلية المحتملة لهذا التنافس، وما هي العوامل التي ترجح تحوله من حالة التنافس إلى حالة التعاون البراغماتي؟

فرضية البحث:

على الرغم من سعي كل من تركيا وإيران لتحقيق التفوق في آسيا الوسطى، فإن المحددات الداخلية (الكوابح الاقتصادية والسياسية) والضغط الخارجية (الهيمنة الروسية والصينية) ستؤدي إلى تقييد هذا التنافس، مما يرجح تحوله إلى حالة من التعاون البراغماتي المقيد في المستقبل المنظور، خاصة في المجالات التي تخدم مصالحهما المشتركة في مواجهة النفوذ المتزايد للقوى الكبرى.

منهجية البحث :

اعتمد البحث على المقرب التحليلي - الوصفي لتحليل السيناريوهات وتحديد المشاهد المستقبلية الأكثر ترجيحاً لهذا التفاعل.

المطلب الأول

تفوق النفوذ التركي

يجدر الذكر أن تفوق التركي الذي حققته تركيا في آسيا الوسطى لم يكن ليتحقق بسهولة لولا الدعم الأمريكي غير المشروط، ليكون بمثابة عامل استقرار في المنطقة وموازن لإيران^١. على ضوء ذلك سعت تركيا جاهدة لتحقيق مصالحها وغاياتها عبر تبنيها لاستراتيجية متكاملة ضمن إطارها الإقليمي حيث تنظر تركيا إلى هذا المحيط كقوة مثالية تمكّنها من الاضطلاع بدور فاعل ومؤثر على الساحتين الدولية والإقليمية، خاصة وأن توجهها الاستراتيجي يلقى ترحيباً من معظم دول المنطقة^٢.

قد تجلّى ذلك في استخدام حزمة من التكتيكات المتنوعة؛ بدأت بتبني استراتيجية "صفر مشاكل" مع الجوار في المراحل الأولى، ثم تطورت لاحقاً لتصبح سياسة تتسم بالمزيد من التدخل والتفاعل النشط مع القضايا المحلية والدولية، حيث إن السياسة الخارجية التي تبنتها تركيا في عهد هذا الحزب تمثل مساراً مليئاً بالتحويلات الجذرية، كان هدفها الأسمى هو ترسيخ مكانة تركيا إقليمياً وعالمياً من خلال تطبيق نهج نشط ومتعدد الأبعاد، تمكنت من دعم علاقاتها مع عدد كبير من الفاعلين على الساحتين، فقد عكست هذه السياسة تحولاً حيوياً وديناميكياً يهدف إلى تعزيز الثقل التركي إقليمياً وعالمياً، وذلك بناءً على رؤية استراتيجية تدمج بين استخدام القوة الناعمة للدبلوماسية والتدخلات المباشرة، وعلى الرغم من كافة التقلبات والعقبات التي واجهتها، استطاعت تركيا أن تثبت حضورها كفاعل محوري في المنطقة، معتمدة على خليط من المصالح الجيوسياسية والاقتصادية هذا ما جعل توجهها الخارجي يمثل نموذجاً ناجحاً يتكيف باستمرار مع المتغيرات المستجدة في الواقع الإقليمي والدولي^٣.

كما لقد تخطت تركيا اعتبارها مجرد "دولة هامشية"، وتبنت مساراً جديداً في سياستها الخارجية يركز على تحقيق الاستقرار، ليس على المستوى الداخلي وحسب، بل ليشمل أيضاً الدول المجاورة ضمن نطاق تأثيرها، كما عملت على تقوية أمنها واستقرارها الوطنيين من خلال تطوير دور أكثر نشاطاً في إرساء دعائم النظام والأمن في محيطها القريب وبذلك، تكون قد شرعت في بناء استراتيجيتها الحديثة بناءً على مبدأ "نظرية العمق الاستراتيجي"، التي تستند بشكل أساسي إلى الأبعاد الجيوسياسية للدولة التركية حيث يركز هذا المفهوم بشكل خاص على مكونين أساسيين يمثلان جوهر العمق الاستراتيجي، وهما: العمق الجغرافي، والعمق التاريخي^٤.

عليه باتت تركيا شديدة الحماس للعب هذا الدور المحوري، بعد أن كانت تعوّل على انتمائها الأوروبي لكن هذا التوجه تغير عندما واجهت تركيا صدوداً واضحاً من الدول الغربية، خاصة بعد الإحباط الناتج عن رفض المجموعة الأوروبية انضمامها إلى السوق الأوروبية المشتركة كما زادت حدة التوتر بين الأوروبيين وتركيا بسبب خلافات تتعلق بعدد من القضايا الاقتصادية، وملف حقوق الإنسان، بالإضافة إلى صراعها مع اليونان، وموقفها من قضية قبرص، دفعت كل هذه العوامل تركيا إلى تحويل وجهتها نحو منطقة أخرى، كآسيا الوسطى وقد أيقن الأتراك أن تطوير كتل أو كيان يضم الأقوام التركية تحت زعامتها، مؤهل لأن يتحول في نهاية المطاف إلى قوة سياسية فاعلة ومعتزف بها، ويمكنه المساهمة في صياغة النظام الدولي الجديد حيث قد توّمت هذه الأفكار مع المواقف التي يتبناها القوميون التقليديون، الذين يمثلهم بالدرجة الأولى حزب الحركة القومية وقيادة حزب اليسار الديمقراطي بدأ هؤلاء بتبني سياسة خارجية ترتكز على المصالح القومية التركية في واقعها ومكانتها كقوة إقليمية صاعدة، حيث لم تعد العلاقات مع أوروبا تُعتبر ركيزة أساسية وضرورية لسياستها الخارجية والأمنية عليه، أصبحت استراتيجية العلاقات الثنائية تمثل خطأ رسمياً تتبناه تركيا تجاه جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية وان هناك قناة راسخة بأن آسيا الوسطى يجب أن تصبح منطقة نفوذ لتركيا، وليس مجرد احتمال حيث يُلخص (صامويل هاننتغتون) هذا التحول في كتابه "صدام الحضارات" بالقول: "إذا رفضت تركيا مكة، ورُفضت من قبل بروكسل، فإلى أين تتطلع؟ ربما تكون طاشقند هي الرد"^٥.

نتيجة لذلك، تعزز الشعور بعدم اليقين لدى تركيا تجاه إمكانية انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، على الرغم من الدعم الأمريكي الذي كان يُقدم لها في هذا الإطار مما قد أثر هذا الواقع بشكل مباشر على الموقف التركي، الذي شهد تراجعاً تدريجياً في حماسه لعملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي هذا التغير بدوره قوى موقف الدول الأوروبية الراضة لانضمام تركيا، وبناءً على ذلك، بدأت تركيا في التفكير بجدية في بدائل استراتيجية أخرى، مثل تعزيز توجهها نحو آسيا الوسطى^٦. عليه برزت تركيا، دون شك، بوصفها قوة إقليمية نشطة، لكنها تنتمي إلى إقليم تحوّل، على مدى يزيد عن قرن، إلى بؤرة صراعات وتنافسات بالغة الشدة وتدافع دولي متواصل عليه واجهت تركيا مجموعة من الفرص والتحديات (المعوقات) التي تعترض تحقيق غاياتها المرجوة أهمها^٧.

اولاً: الفرص (فرص تحقق التفوق)

يتبنى هذا المشهد على فرضية مفادها أن النفوذ التركي في منطقة آسيا الوسطى سيشهد نمواً وازدياداً في المرحلة القادمة ويستند هذا الافتراض إلى التطورات والإنجازات التي حققتها تركيا تحت قيادة حكومة حزب العدالة والتنمية بعد عام ٢٠٠٢، خاصة فيما يتعلق بتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والحفاظ على استدامتها، هذا النجاح يمثل نقطة انطلاق نحو دور إقليمي تركي أكثر حيوية وتأثيراً، مما يجعل تركيا دولة فاعلة تمتلك مكانة بارزة ومؤثرة في صياغة سياساتها تجاه دول المنطقة. ونتيجة لذلك، ستزيد أنقرة من انخراطها وتغلغلها في السياسات الإقليمية والدولية حيث هذا التوجه برمته يقع ضمن إطار نظرية العمق الاستراتيجي لتركيا في الفضاء الأوراسي بصورة عامة، وفي آسيا الوسطى على وجه الخصوص خلال المرحلة الزمنية المقبلة وعليه، فإننا سنتناول في ضوء هذا الافتراض^١.

١- سياسيا

أ- **العثمانية الجديدة:** شهدت تركيا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية تحركات تتجاوز نطاقها الفعلي، وبأسلوب يكاد يكون صدى لتاريخها الإمبراطوري، وهو ما يُعرف بظاهرة "العثمانية الجديدة"، قد أدى تنامي العلاقات التركية مع الدول المجاورة إلى جعل أنقرة في قلب الأحداث بشكل دائم، كما كان للتطورات التي حدثت، وما تبعها من وقائع سُميت بـ"الحرب على الإرهاب"، دورٌ في دفع تركيا نحو قناعة مفادها أن المخاطرة بعلاقاتها مع الدول الإسلامية لا تخدم مصالحها. لذلك، سعت تركيا إلى بناء علاقات ودية مع محيطها الإقليمي، وحتى مع الدول الأوروبية والإسلامية البعيدة وبذلك، وضعت تركيا نفسها كدولة محورية تربط جميع هذه الدول بعلاقات صداقة، مما يمكنها من التأثير على طبيعة وإدراك الأوضاع القائمة^٢.

ب- **المبادرات الدبلوماسية:** اعتمدت تركيا استراتيجية مستحدثة تجاه دول آسيا الوسطى، ارتكزت على مبدأ المبادرة الدبلوماسية أي أن سياستها تحولت من مجرد مشاهد ومراقب إلى مبادر فعال في التعامل مع المشكلات الإقليمية، وقد أكد الرئيس (رجب طيب أردوغان) على أهمية هذا التحول في التوجه الخارجي لتركيا، حيث صرّح بأن: "تركيا لا يمكنها الجلوس في المدرجات ومشاهدة اللعبة، بل يجب أن تكون لاعباً داخل الملعب" عليه، سعت تركيا في ضوء المقاربات الجديدة لسياستها الخارجية، إلى تسوية خلافاتها مع دول الجوار بهدف ترسيخ الأمن وتصدير الاستقرار إلى محيطها بناءً عليه، أصبح المبدأ الذي يوجه تحركات تركيا الخارجية هو استخدام القوة الناعمة المتمثلة في الديمقراطية والدبلوماسية، بدلاً من الاعتماد على القوة الصلبة المتمثلة في التدخل العسكري في آسيا الوسطى^٣.

ج- **نفوذ متصاعد:** أستغلت تركيا جمهورية أذربيجان كمدخل استراتيجي نحو دول آسيا الوسطى ذات اللغة التركية حيث انشئت ديناميكية جديدة عبر بحر قزوين تحت مظلة تكتل تركي ناشئ يشمل قطاعات متنوعة كالأمن والتجارة والثقافة حيث يُلاحظ هذا التصاعد الجيوسياسي للنفوذ التركي في حوض بحر قزوين في سياق حرب ناغورنو كاراباخ عام ٢٠٢٠م بين أرمينيا وأذربيجان، فبدعم عسكري مكثف من

تركيا، تمكنت الأخيرة من استرداد جزء كبير من الأراضي التي كانت تحت سيطرة جمهورية ناغورنو كاراباخ منذ مطلع التسعينيات، وعلى الرغم من أن الرئيس (فلاديمير بوتين) رعى اتفاقاً لوقف إطلاق النار وأمر بنشر قوات حفظ سلام روسية في منطقة النزاع، إلا أن التدخل العسكري التركي في جنوب القوقاز لصالح أذربيجان ساهم في حسم الحرب لصالحها، مسجلاً بذلك أول تدخل عسكري غير روسي في المنطقة، وفي أعقاب هذا الإنجاز، عززت تركيا وأذربيجان تحالفهما الاستراتيجي من خلال إعلان شوشا ٢٠٢١م* لاحقاً، في سبتمبر ٢٠٢٣، حققت أذربيجان هدفها الذي استمر ثلاثة عقود والتمثل في السيطرة الكاملة على ناغورنو كاراباخ عبر هجوم عسكري، وفي أبريل ٢٠٢٤، أعلنت روسيا الانسحاب الفوري والكامل لقواتها من ناغورنو كاراباخ، الأمر الذي أظهر للدول التركية في آسيا الوسطى أن التعاون مع تركيا قادر على جلب منافع أمنية^{١١}.

د- رفع مستوى التعاون: قامت كل من كازاخستان وأوزبكستان برفع مستوى علاقاتهما الثنائية مع تركيا إلى الشراكة الاستراتيجية الشاملة، وعقدتا اتفاقيات لتطوير التعاون العسكري في مجالات التدريب والمناورات المشتركة وجمع المعلومات الاستخباراتية حيث تكتسب الصناعة الدفاعية التركية سيطرة متسارعة على سوق الطائرات بدون طيار المتنامي، مما أحدث منافسة لهيمنة روسيا بوصفها المورد الوحيد للسلاح في المنطقة^{١٢}.

٢- اقتصاديا

١- امدادات الطاقة: من المرجح أن تضع تركيا خططها للتعاون والشراكة الاقتصادية مع القوى المتنافسة على نقل الطاقة من بحر قزوين على الرغم من "حرب الأنابيب" التي اشتدت مؤخراً، والتي تضمنت صراعاً معقداً في المصالح الاقتصادية بين كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وتركيا من جانب، وروسيا والصين وإيران من جانب آخر حيث هدفت تركيا بشكل أساسي إلى عدم استثناء أي طرف من هذه الدول من عملية إقامة شبكة أنابيب نقل الطاقة، وتعي تماماً مدى أهمية هذه الدول في توفير الإمدادات عبر هذه الأنابيب كما أن تركيا ملتزمة حالياً تجاه إيران بتطوير موارد الغاز الطبيعي لبيعه إلى تركيا، لينقل بعد ذلك إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط، وذلك على الرغم من الرفض الصريح من قبل الولايات المتحدة لهذا التعاون بين البلدين^{١٣}.

ب- ممر زنگزور: عمل المنظرون الفكريون لحزب العدالة والتنمية على استثمار مفاهيم الجيوبولتكس في تشكيل رؤى فكرية ذات أبعاد جغرافية، وذلك لدفع تركيا نحو تبني نشاطاً في إقليم يُعيد إحياء قوتها ومنزلتها التاريخية^{١٤}.

من خلال ممر زنگزور، الذي سيوفر ربطاً جغرافياً مباشراً بين أذربيجان وتركيا عبر الأراضي الأرمنية، وسيعمل على زيادة مرونة وكفاءة الممر الأوسط لنقل البضائع حيث تنظر تركيا إلى موقعها كجسر استراتيجي يربط بين قارتي آسيا وأوروبا بالإضافة إلى خط سكة (باكو-تبليسي-قارص) في تمكين تركيا من القيام بدور فعال في صياغة التجارة العابرة للقارة الأوراسية ومن المتوقع مستقبلاً أن يتم ربط هذا

المسار بممر اللازورد، الذي يشمل أفغانستان، مما قد يؤدي إلى توسيع نطاق التبادل التجاري بشكل أكبر^{١٥}.

ب- الممر الاوسط: تعتبر تركيا هذا الممر، وغيره من المسارات المماثلة التي تعبر أراضيها في طريقها إلى أوروبا، ليس مجرد وسيلة لدعم علاقاتها التجارية مع الدول المشتركة فيه، بل هو أداة لترسيخ موقعها الاستراتيجي حيث تطمح تركيا من خلال هذه الممرات إلى أن تتحول إلى مركز رئيسي للشحن والعبور يربط بين الصين والاتحاد الأوروبي، وأن تكون نقطة وصل محورية تصل بين آسيا وأوروبا والشرق الأوسط، وبين البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى وغرب آسيا وشمال أفريقيا^{١٦}.

ج- وحدة العالم التركي: إن الموقع الجغرافي لتركيا يمنحها أهمية حاسمة كمركز رئيسي للغاز والنفط، إلى جانب كونها مفتاحاً للوصول إلى أسواق الطاقة الغربية، وهي بذلك تشبه روسيا في هذا الجانب. وتعمل تركيا بنشاط على الترويج لصيغتها متعددة الأطراف المتمثلة في منظمة الدول التركية، التي تتحول من مجرد منصة للحوار إلى منظمة تسعى لتعزيز التعاون الشامل في كافة مناحي الحياة، وقد تبنت الدول الأعضاء - وهي تركيا، وأذربيجان، وكازاخستان، وقيرغيزستان، وأوزبكستان - رؤية عالمية تركية طموحة لعام ٢٠٤٠م ويتمثل الهدف الأساسي في تحويل المنظمة إلى نظير ناطق باللغة التركية للاتحاد الأوروبي، يضمن حرية حركة السلع، ورؤوس الأموال، والخدمات، والتقنيات، والأفراد بين الدول الأعضاء. ويجري العمل حالياً على تأسيس بنك استثماري تركي. كما انضمت تركمانستان، التي تتبنى سياسة الحياد الدائم وتتجنب عادة التحالفات متعددة الأطراف، إلى المجموعة بصفة مراقب. وتتطلع منظمة الدول التركية إلى تنفيذ مجموعة كبيرة من المشاريع التي تهدف إلى تعزيز التضامن والوحدة التركية. وتضطلع المنظمة الدولية للثقافة التركية (TURKSOY) بتنفيذ مشاريع ثقافية وعلمية مشتركة داخل الدول التي تشكل هذا الكتل. بالإضافة إلى ذلك، اقترح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إنشاء أجدية تركية مشتركة^{١٧}.

ثانياً: الكوابح

هنا لا بد من الإشارة الى ان هذا السيناريو يواجه عدد من الكوابح التي قد تقف عائقاً امام تحققه ومنها:

١ - كان الأداء الاقتصادي لتركيا واعداءً ومبشراً إلى حد كبير في بداية الأمر مما عزز من شعبية ومكانة حزب "العدالة والتنمية" لكن، شهدت السنوات التي أعقبت عام ٢٠١٣م تطورات جسيمة كان لها تأثير سلبي على أداء الاقتصاد التركي حيث بدأت هذه التطورات بتظاهرات "حديقة جيزي"، مروراً بمحاولة الانقلاب الفاشلة وما تبعها من تدابير وإجراءات اتخذت في ظل حالة الطوارئ، وانتهاءً بانتشار جائحة كورونا في تركيا كبقية أنحاء العالم مما قد أثرت هذه الأحداث مجتمعة على مؤشرات الاقتصاد التركي^{١٨}.

٢- انصراف تركيا إلى التعامل مع هواجس أمنية أخرى ذات أولوية أكبر، بما يشمل التهديدات المنبعثة من سوريا والعراق، وحالة عدم الاستقرار في منطقة البلقان، بالإضافة إلى تدهور العلاقات الذي شهدته مع اليونان حتى وقت قريب بسبب قضية قبرص و بحر إيجه^{١٩}.

٣- القدرات الاقتصادية التركية شكلت عائق عن توفير مساعدات ضخمة أو تنفيذ استثمارات جوهرية في هذه الجمهوريات، الأمر الذي دفع تلك الدول إلى الاتجاه نحو الدول ذات الثراء المالي، مثل الولايات المتحدة، واليابان، وألمانيا حيث إن المقولة المنسوبة لرئيس كازاخستان آنذاك، (نور سلطان نزارباييف) الى رجال الأعمال الأتراك: "أنتم تأتون بالمشاريع دون المال، أما الأجانب فيأتون بالمشاريع والمال"، ليست سوى دليل على ضعف الإمكانيات الاقتصادية لتركيا، مما يقلل من تأثير دورها لدى هذه الدول^{٢٠}.

٤- عودة روسيا لتؤدي دور القوة العظمى في محيطها الذي كان يشكل الاتحاد السوفيتي سابقاً، وذلك عبر خطوات محددة؛ منها تأسيس رابطة الدول المستقلة (CIS) التي تشمل في عضويتها جميع الجمهوريات التركية. وتستخدم موسكو أيضاً الأقليات الروسية، والتي قد تصل أحياناً إلى نصف تعداد السكان في بعض الجمهوريات التركية، مما يجعلها ورقة ضغط ضد أي محاولة لعرقلة توجهات روسيا التي تثير الفتن والاضطرابات في هذه الجمهوريات^{٢١}.

٥- مشكلات الممر الأوسط، أن مشكلات الممر ما زالت قائمة حيث تشمل هذه المشكلات البنية التحتية، خاصة في موانئ بحر قزوين والمعابر الحدودية للسكك الحديدية؛ وانعدام اللوائح المشتركة، مما يجعل النقل السلس صعب التحقيق؛ بالإضافة الى التوترات السياسية مثل حرب روسيا وأوكرانيا، التي تؤثر على الاستقرار؛ وكذلك التحولات في طرق التجارة العالمية، التي قد تستقدم مخاطر أمنية جديدة^{٢٢}.

بناءً على ما تقدم، ان التوجهات الخارجية التركية نحو دول آسيا الوسطى في المرحلة القادمة سوف تنطلق من أسس أكثر واقعية وعقلانية، بعيداً عن الأهداف الكبرى التي كانت مرسومة في عقد التسعينيات من القرن الماضي، كما أن فكرة وحدة العالم التركي سوف تستند إلى مجموعة من العوامل المشتركة المتعددة، مثل وحدة التاريخ، والدين، والتعاون المتبادل اي بعبارة أخرى، جاء التموضع التركي في الساحة الجديدة التي تمثلها آسيا الوسطى كعامل موازنة تدعمه العودة إلى دول العالم التركي، لكن على أساس مشروع "التوليف الإسلامي المعتدل" وهذا المسار يهدف إلى بناء نوع من القوة والقدرات المشتركة بين تركيا ودول آسيا الوسطى.

المطلب الثاني: تفوق النفوذ الإيراني

ان النظام الإيراني في صميم عقيدته الامنية يهدف الى مدى بعيد وهو المتمثل في تأمين استمرارية النظام الثوري - أي الجمهورية الإسلامية ولكن، خلافاً لغالبية الدول، لا يقتصر هذا النظام على تحقيق الاهداف الوطنية داخل نطاقه الجغرافي وحسب، بل يسعى بفعالية إلى تصدير أيديولوجيته وتوسيع نطاق تأثيره^{٢٣}.

عليه دفعت هذه الغايات إيران إلى تبني مسارات طويلة الأمد ومعقدة وغير مباشرة لبناء نفوذها، وذلك عن طريق استغلال أدوات القوة الناعمة^{٢٤}. مما يجعلها رقماً صعباً في التوازنات العسكرية والاقتصادية العالمية، ويتعزز تفوقها من خلال تداخلها البري مع نطاقات استراتيجية متعددة؛ ففي الشمال تمثل تركمانستان وأذربيجان مدخلاً حيوياً لنفوذها في آسيا الوسطى، بينما تشكل حدودها الشرقية مع باكستان

وأفغانستان صلة وصل مع جنوب آسيا، وصولاً إلى تركيا والعراق جهة الغرب، وبحكم وقوعها في قلب هذه المحاور الإقليمية المضطربة، أصبحت إيران لاعباً محورياً في صياغة المعادلات الاستراتيجية الدولية، نظراً لما تمثله تلك المناطق من ثقل في السياسة العالمية المعاصرة^{٢٥}. عليه انطلقت إيران من تصور استراتيجي يرى أنها أصبحت القوى الطبيعية المرشحة لتولي دور قيادي في آسيا الوسطى، مستندة إلى مجاوراتها الجغرافية لكل من تركمانستان وأذربيجان حيث تُعدُّ إيران المنفذ البري الطبيعي لهاتين الدولتين نحو الخليج العربي، فضلاً عن وجود روابط ثقافية وحضارية تجمعها بطاجيكستان، وحرصاً منها، لم تسع إيران إلى تصدير فكر الثورة إلى دول آسيا الوسطى، في خطوة مماثلة لتركيا التي لم تكن لديها نية في مد نفوذها الإسلامي حيث قد بادرت إيران إلى دعم هذه الدول اقتصادياً وتنشيط التبادل التجاري معها، في مسعى من إيران لتقليص نفوذ الدول المنافسة لها في المنطقة، ومنها تركيا ومن هذا المنطلق، وافقت إيران على الشراكة مع هذه الدول من خلال الانضمام إلى كتلتا إقليمية ودولية، أبرزها منظمة الدول المطلة على بحر قزوين، ومنظمة التعاون الاقتصادي، ومنظمة شنغهاي للتعاون حيث يوجد في المنطقة تنافس بين إيران وتركيا يتمحور حول النفوذ، والثروة، والدور الإقليمي، وفي خضم هذا التنافس، تظل تركيا حائرة بين دوافعها لحل القضايا الإقليمية، وبين رغبتها في ربط مصيرها بالأطراف الدولية الكبرى من ناحية، وممارسة دور اللاعب الإقليمي الرئيسي من ناحية أخرى^{٢٦}.

أولاً: الفرص (فرص تحقق التفوق)

انطلقت الثورة الإسلامية في إيران بهدف تحقيق رؤية قائدها (السيد روح الله الخميني) المتعلقة بالشكل الأمثل الذي يجب أن يكون عليه المجتمع الإسلامي الصحيح حيث ارتكزت هذه الرؤية على تصدي إيران لطرح نموذج حكم مغاير في المنطقة، يتناقض مع النموذجين الرأسمالي والاشتراكي بل إن الجمهورية الإسلامية ترى أن النموذج الإيراني يمثل بديلاً مضاداً لجميع المشاريع التي تعمل الدول الكبرى، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية على تطبيقها، على ضوء ذلك، توفرت مجموعة من المنطلقات التي ساهمت في بروز إيران كقوة إقليمية بارزة، وجعلها مؤهلة للاضطلاع بدور إقليمي قادر على منافسة القوى الإقليمية الأخرى وبالأخص تركيا حيث تشمل هذه المنطلقات ما يلي:^{٢٧}

١- الهوية المشتركة: تتباين طبيعة العلاقات الثنائية لإيران مع دول آسيا الوسطى ذات الجذور التركية مقارنةً بنظيرتها مع طاجيكستان؛ فبينما تستثمر إيران في الأخيرة عبر بوابة القواسم اللغوية والتاريخية المشتركة، نجدها تسلك مساراً مختلفاً مع بقية دول المنطقة، وبالرغم من التباين العرقي مع تلك الجمهوريات، استطاعت الدبلوماسية الإيرانية توظيف الإرث الثقافي الفارسي الممتد في مراكز حضارية هامة مثل سمرقند وبخارى داخل أوزبكستان لتعزيز روابطها الإقليمية^{٢٨}.

ب- اللغة والدين: على الرغم من الروابط اللغوية المتينة التي تجمع بين إيران وطاجيكستان، إلا أن البعد الديني ظل يشكل متغيراً حاسماً في طبيعة العلاقة بينهما ومع ذلك، استمرت إيران في تقديم أوجه الدعم المختلفة لها بشكل متواصل^{٢٩}.

ج- تراجع الدور التركي: شهدت السياسة الخارجية التركية تعثراً أسفر عن تراجع دور تركيا الإقليمية، وأصبحت هذه السياسة تعبر مرحلة من العزلة نتيجة لمواقفها على الصعيدين الإقليمي والدولي، إضافة إلى حالة عدم الاستقرار الداخلي وقد أسهم هذا الوضع في تمهيد الطريق لبروز دور إيراني أكبر في المنطقة^{٣٠}.

د- مشاريع النقل والبنى التحتية: يساهم ممر السكك الحديدية الدولي الذي يربط الصين بالجمهورية الإسلامية الإيرانية -مروراً بدول كازاخستان وقيرغيزستان وأوزبكستان وتركمانستان- في إحداث نقلة نوعية في كفاءة سلاسل التوريد لصالح إيران، حيث يمتد هذا المسار البري على مسافة تناهز ١٠,٥٠٠ كم، مما يتيح وصول الشحنات التجارية في غضون ٨ أيام فقط؛ وهي مدة قياسية تعكس تفوق النقل السككي مقارنة بالمسارات البحرية التقليدية التي تستهلك زمناً طويلاً يتراوح ما بين شهر إلى خمسين يوماً لإتمام عملية النقل^{٣١}. بالإضافة إلى "ممر الشمال-الجنوب" له أهمية إضافية في هذا السياق، حيث يتجسد في كونه يتيح تعميق النفوذ الإيراني داخل العالم الإسلامي في منطقة آسيا الوسطى، وذلك على حساب النفوذ التركي، ويُعزى هذا التفوق إلى الروابط والمصالح المادية التي يوفرها المشروع لدول المنطقة، معتمداً على دور محوري لإيران في تشغيله^{٣٢}.

هـ - التحالفات الاستراتيجية (الشراكة مع روسيا والصين):

١- منظمة شنغهاي للتعاون: تستمد المنظمة أهميتها الاستراتيجية بالنسبة لإيران من وجود عدد من الدول المؤثرة في الشؤون الدولية، كالصين وروسيا الصاعدتين في النظام العالمي إضافة حيث، تضم المنظمة الهند وباكستان بعد حصولهما على العضوية الكاملة، فضلاً عن دول آسيا الوسطى التي تمتلك موارد وأسواقاً واسعة، مثل كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان حيث تمثل المنظمة قوة ذات ثقل على صعيد الدبلوماسية الدولية، كما تُعدُّ فضاءً اقتصادياً واعداً لأيران^{٣٣}.

٢- التنسيق الروسي الإيراني: شهدت العلاقات الروسية الإيرانية تحولاً نحو البراجماتية، حيث تلاقت مصالح الطرفين في التصدي للنفوذ الغربي، لا سيما في منطقة آسيا الوسطى، وقد ساهم هذا التقارب في ترسيخ دعائم تحالف عسكري وسياسي متين، برزت معالمه بشكل أوضح عقب اندلاع الحرب الأوكرانية؛ إذ وجدت إيران وروسيا في هذا التعاون وسيلة فعالة لمواجهة الضغوط الدبلوماسية والقيود الاقتصادية المفروضة عليهما من قبل الولايات المتحدة وحلفائها^{٣٤}.

ثانياً: الكوابح

٢- المتغيرات الإقليمية: يُشكل سقوط النظام السوري وظهور نظام سياسي معارض لإيران وموالٍ لتركيا خسارة في ميزان المشروع الجيوسياسي الإيراني حيث من شأن هذا أن يُعطل توازن القوى الإقليمية، عبر وجودها المكثف في سوريا، ويمنح تركيا فرصة لتحل محل إيران بوصفها القوة الخارجية الفاعلة في سوريا ما بعد الأسد حيث هناك مخاوف متزايدة في إيران من أن تركيا، التي شجعها ضعف موقف إيران، قد تسعى الآن لزيادة نفوذها على حساب إيران في ساحات التنافس الأخرى مثل آسيا الوسطى والقوقاز، مما

دفع تركيا لإنشاء ممر زنگزور، وهو طريق عبور استراتيجي يربط تركيا بأذربيجان عبر الأراضي الأرمينية، يقطع وصول إيران البري إلى أرمينيا، وهي شريكة استراتيجية حاسمة للحفاظ على موطن قدم إيران الإقليمي وطرق التجارة في القوقاز، مما يؤدي إلى عزلها اقتصادياً وجيوسياسياً^{٣٥}.

٣- دعم الولايات المتحدة الى تركيا : تقدم الولايات المتحدة الدعم والتشجيع لبعض مشروعات نقل الطاقة العابرة لدول آسيا الوسطى، ومنها مشروع خط باكو-تيليسي-جيهان لنقل النفط، وكذلك خط أنابيب عبر بحر قزوين (Trans-Caspian Pipeline) حيث يأتي هذا الدعم كجزء من المصالح الأمريكية الرامية إلى ضمان استقرار دول آسيا الوسطى، والعمل على تقليل حجم اعتمادها وتبعيتها على روسيا^{٣٦}. حيث يُمثل دعم الولايات المتحدة لتركيا بوصفها قوة موازنة ومعاكسة لسياسات الولايات المتحدة في آسيا الوسطى والشرق الأوسط وجزءاً أساسياً من استراتيجيتها العالمية، ويهدف هذا الدعم إلى خلق قوة مضادة^{٣٧}.

في اعتماد تركيا حليفاً استراتيجياً، خاصة بعد أن عززت الأخيرة امتدادها في المنطقة وقد اختلفت هذه الرؤية بشكل جذري عند التعامل مع الجانب الإيراني؛ حيث جعلت الولايات المتحدة إيران عدوها الأساسي منذ الثورة الإسلامية، وتبنت استراتيجيات متعددة لاحتواء إيران والسيطرة عليها والحد من نفوذها إقليمياً، مع التعامل بحزم صارم مع برنامجها النووي مما يشير إلى أن الولايات المتحدة تدعم الجانب التركي في سياق تنافسه مع الجانب الإيراني ضمن المحيط الإقليمي للدولتين^{٣٨}.

٤- العقوبات الغربية: انتهجت الولايات المتحدة حصار اقتصادي ومالي حيث كان بمثابة ركلة دائمة لسياسة الضغط التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران وفي حيث جاءت نتيجة لعدم امتثال إيران لمطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة ببرنامجها النووي ومن ناحية أخرى، ان انخفاض الأسعار العالمية للنفط اثرت بشكل بالغ في تراجع الاقتصاد الإيراني، وما يترتب على ذلك من انعكاسات على دورها الإقليمي حيث تُبدي إيران قلقاً متزايداً من صعود الدور التركي في المنطقة، حيث أصبح إلى الدور التركي كمصدر موازنة محتمل للجار الإيراني، خاصة بعد التحول النوعي في سياسة تركيا الخارجية^{٣٩}.

المطلب الثالث: مشهد تحول التنافس الى تعاون

رغم التنافس التركي-الإيراني في دول آسيا الوسطى، يبقى اللافت حرص الطرفين على الالتزام بقواعد التنافس وفق الأعراف السائدة عالمياً، حيث ان كلا الدولتين تسعيان لتجنب مواجهة مباشرة أو استبعاد كامل للطرف الآخر، مع الاعتراف بحقوق محدودة للمنافس في تعزيز مصالحه بالمنطقة، هذا يفسر انضمام تركيا وإيران معاً إلى مؤسسات مشتركة في آسيا الوسطى مثل منظمة التعاون الاقتصادي (إيكو) ومنظمة التعاون الإسلامي بذلك، تضبط الدولتان حدة التنافس ضمن حدود معينة، وتحافظان على أن تظل "اللعبة الكبرى" في المنطقة في إطار سياسي واقتصادي يجمع بين التعاون والتنافس، ويُتوقع أن يكون له تأثير إيجابي ملموس على العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين^{٤٠}.

ان إيران وتركيا خاضت منافسة عميقة من أجل النفوذ، بما في ذلك مجال مشاريع العبور الجديدة حيث يُدرك الإيرانيون أن رفع العقوبات أمر حيوي لقدرتهم على التحول إلى مركز عبور إقليمي وترحب إيران بهذا المصدر للدخل، لكن مازق إيران يتجاوز عدم قدرتها على تحويل جغرافيتها إلى مصدر دخل عبر أن تصبح مركز عبور حيث بالرغم من جهود إيران الأخيرة للتركيز على التعاون الاقتصادي المتبادل عند الإمكان، هناك حاجة إلى حوار سياسي أوسع حيث، انها تحتاج إلى بذل مزيد من الجهد للترويج للدور البناء الذي يمكن أن تلعبه كوسيط بين أذربيجان وأرمينيا كما يتضح أن عناصر التعاون والتنافس متشابهة بشكل وثيق في العلاقة التركية-الإيرانية في آسيا الوسطى، وقد يرى الجانبان أهمية إدارة هذه العلاقة المعقدة؛ لمنع أي تصعيد محتمل ينتج عنه تغيير في التوازن بين هاتين القوتين في آسيا الوسطى، وهو ما قد يعزز عدم الاستقرار في القارة الآسيوية بالكامل، فضلاً عن ذلك، فإن النفوذ الروسي في تلك المنطقة يتجاوز النفوذ الإيراني التركي، إذ تظل روسيا القوة الأكثر تأثيراً في وسط آسيا، على الرغم من محاولات تركيا وإيران لإيجاد موطئ قدم لهما هناك، وهذا قد يقود هذين البلدين إلى التعاون في آسيا الوسطى^{٤١}.

من المحتمل أن يبقى التنافس التركي الإيراني في آسيا الوسطى تحت درجة من التحكم، تتخلله لحظات من التعاون العملي (البراغماتي)، كما يتجلى مثلاً في مسارات التجارة التي تصل تركيا بالصين عبر إيران وآسيا الوسطى، حيث في الوقت الذي تسعى فيه تركيا إلى إبقاء المنطقة بعيدة عن التأثير الإيراني، فإنها تشعر بثقة نسبية في قدرتها على الإبقاء على أفضلية لها في آسيا الوسطى، ومع ذلك من المرجح أن يستمر التعاون بين دول آسيا الوسطى وإيران في ظل وجود مخاوف مشتركة، على رأسها مواجهة الجماعات المتطرفة مثل تنظيم داعش الارهابي، بالإضافة ان، جمهوريات آسيا الوسطى مصلحة استراتيجية في المحافظة على علاقات مستقرة وسليمة مع إيران لتأمين الوصول إلى الخليج والمحيط الهندي لذا في نهاية المطاف^{٤٢}.

على ضوء ما سبق، تُعدّ الولايات المتحدة الأمريكية من أبرز القوى التي تشكّل مسار التوجه التركي تجاه دول آسيا الوسطى، إذ يمثل الموقف الأمريكي محوراً أساسياً مؤثر في تفوق سياسة تركيا تجاه آسيا الوسطى ومن المتوقع أن يستمر الدعم الأمريكي للدور التركي في آسيا الوسطى حيث يبدو تفوق تركيا في المنطقة أرسخ مقارنة بالنفوذ الإيراني ويعود ذلك إلى تقارب دول آسيا الوسطى مع تركيا من حيث الروابط اللغوية، والتاريخية، والمذهبية المشتركة^{٤٣}.

كما ان الخريطة السياسية المتوقعة للمنطقة في عام (٢٠٥٠م) مشابهة لما توقعه (فريدمان) في مؤلفه، إن تأييد الولايات المتحدة لتركيا كلعبة موازنة ضد سياساتها في الأماكن مثل آسيا الوسطى يُعدّ أمراً أساسياً، حيث إن دعم أمريكا لتركيا يمثل عنصراً حيوياً في استراتيجيتها العالمية حيث الهدف هو تأسيس قوة مضادة للتأثير الاستراتيجي الروسي على الموارد النفطية والغازية، لذا فإن الدعم الأمريكي لتركيا له أهمية كبيرة، كما أن الرئيس التركي (رجب طيب اردوغان) تمكن من استغلال انشغال روسيا في الحرب

الاوركرانية والتحرك داخل مناطق نفوذها حيث كان التركيز على الجمهوريات الإسلامية التي تملك إمكانيات طاغوية كبيرة، والسعي لتعزيز الروابط داخل العالم التركي، مما يرجح بتحولها إلى قوة اقتصادية تخدم مصالح بلاده، كما من الممكن ان تشهد هذه المنطقة تنافساً بين روسيا وتركيا، رغم ما يبدو من تهدئة مؤقتة بين الطرفين بسبب الأحداث المتعلقة بالحرب الروسية الأوكرانية، حيث أعتمدت تركيا على الاستفادة من الانشقاق الذي حدث بين الغرب وروسيا نتيجة الحرب الروسية ضد أوكرانيا، وتعمل على تقليل التدفق الغازي الروسي إلى أوروبا، بهدف أن تصبح نقطة عبور للغاز من آسيا الوسطى إلى أوروبا^{٤٤}.

الخاتمة :

تُعد منطقة آسيا الوسطى مسرحاً حيوياً تتشابك فيه مصالح القوى الكبرى مع طموحات القوى الإقليمية. وقد أظهر هذا البحث أن التنافس التركي-الإيراني في المنطقة يتسم بالتعقيد، حيث تسعى كل قوة لتعزيز نفوذها عبر أدوات مختلفة، لكنها تواجه في الوقت ذاته محددات قوية تمنعها من تحقيق التفوق المطلق وذلك بسبب وجود روسيا وأمنيا والصين اقتصاديا في المنطقة .

المصادر باللغة العربية والانكليزية:

١. التميمي واخرون ، وجدان. ٢٠٢٥. "جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق حقائق جديدة على ارض قديمة". بيروت/النجف الاشرف: مركز الرافدين للحوار، ص ١٦٦.
 ٢. اسماعيل، الاء. ٢٠٢٥. "التحولات في السياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية". المجلة العربية للنشر العلمي، العدد ٨٣، ص ٣٠٨.
 ٣. المصدر نفسه، ص ٣٠٩.
 ٤. محمد ، الاء. ٢٠٢٥. "الاستراتيجية التركية الجديدة في الشرق الاوسط". المجلة العربية للنشر العلمي، العدد ٨٢، ص ١٧٩.
 ٥. الخفاجي، حيدر. ٢٠١٥. التنافس الاقتصادي والسياسي التركي الايراني وانعكاساته الاقليمية ، اطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين. ص ٣١٧-٣١٨.
 ٦. عجيل، يونس. ٢٠٢٢. سياسة تركيا تجاه الاتحاد الاوربي في ضوء الاستراتيجية الامريكية (٢٠١٥-٢٠٠١)، مجلة اداب الكوفة العدد ٥٤٤، ص ٢٧٨.
 ٧. مبدأ أردوغان: الاستراتيجية التركية في المحيط الاقليمي، ١١ اكتوبر ٢٠٢٠، دراسة منشورة في مركز الجزيرة للدراسات على الرابط التالي: <https://url-shortener.me/591W> ، ص ٩.
 ٨. البياتي، سرمد. ٢٠١٦. التوجهات السياسية والاقتصادية التركية (حيال دول اسيا الوسطى بعد الحرب الباردة وافاقها المستقبلية). دار السنهوري، بغداد. ص ٣٢٧.
 ٩. محمود، فيان. ٢٠١٤. التنافس الجيوبولتيكي التركي – الايراني في الشرق الاوسط، مجلة دراسات دولية، العدد ٥٩. ص ١٩٦.
 ١٠. مبدأ أردوغان: الاستراتيجية التركية في المحيط الاقليمي، ١١ اكتوبر ٢٠٢٠، دراسة منشورة في مركز الجزيرة للدراسات على الرابط التالي: <https://url-shortener.me/591W> ، ص ٩.
 ١١. البياتي، سرمد. ٢٠١٦. التوجهات السياسية والاقتصادية التركية (حيال دول اسيا الوسطى بعد الحرب الباردة وافاقها المستقبلية). بغداد : دار السنهوري. ص ٣٢٧.
 ١٢. محمود، فيان. ٢٠١٤. التنافس الجيوبولتيكي التركي – الايراني في الشرق الاوسط، مجلة دراسات دولية. العدد ٥٩. ص ١٩٦.
 ١٣. علو، احمد. ٢٠٢٤. فراس خضر، هيفاء كريم، سياسة حكومة حزب العدالة والتنمية التركي تجاه دول آسيا الوسطى(٢٠٠٢-٢٠١٦). مجلة الملوية للدراسات، المجلد ١١. العدد ٣٧. ص ٩-١٠.
- *تم توقيع إعلان شوشا في ١٥ يونيو ٢٠٢١، ودخل حيز التنفيذ بعد الموافقة عليه وفقاً للقانون الداخلي لكننا الدولتين. في ١ فبراير ٢٠٢٢، صادق المجلس الوطني الأذربيجاني (المجلس الملي) على إعلان شوشا بشأن علاقات التحالف بين جمهورية تركيا وجمهورية أذربيجان في الجلسة العامة (E-qanun.az رقم ٤٧٨-٤٧٨)، ودخل إعلان شوشا حيز التنفيذ وفقاً للنظام القانوني الأذربيجاني. وفي النظام الدستوري التركي، لكي يصبح الاتفاق الدولي ملزماً، يجب أولاً أن يوافق عليه البرلمان التركي الكبير (تركيا بيوك ملت مجلسي) بقانون، ثم يصادق عليه رئيس الجمهورية بقرار. وقد تمت الموافقة على إعلان

شوشا بموجب القانون رقم ٧٣٥٥، الذي تم قبوله بأغلبية الأصوات في البرلمان التركي الكبير في ٣ فبراير ٢٠٢٢، ودخل حيز التنفيذ بنشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠٢٢ (الجريدة الرسمية رقم ٣١٧٥٠). وبذلك، أصبح الإعلان وثيقة ملزمة لكلا البلدين. للمزيد ينظر:

14. Çelik, Metin and Aslanlı, Kenan.2024. Geopolitical Analysis of the Shusha Declaration Constructing Theoretical Framework in the Regional Order Context, Peleg Magazine. Issue 111. P58.

١٥. في إطار التنافس مع روسيا (ماهي استراتيجية تركيا لتعزيز نفوذها في اسيا الوسطى والقوقاز)، صحيفة الوفاق، طهران، العدد ٧٥٤٤، بتاريخ ٥ يوليو ٢٠٢٤.

١٦. المصدر نفسه.

١٧. البياتي، سمر. مصدر سبق ذكره. ص ٣٤٥.

١٨. كاظم، حيدر. 2024. الرؤية الاستراتيجية التركية في شرق البحر الأبيض المتوسط: (مقاربة جيوسياسية). مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد ١، العدد ٧٥، ص ٤٣٣.

19. Bárkányi, Péter And others .2025. Connectivity in a Changing World Turkic States and the Middle Corridor, Published in partnership and support of the Representation Office of the Organization of Turkic States , Hungary. p23.

٢٠. سعيد، هدير. 2024. مشروع TUTIT: محفزات ومعوقات تنفيذ ممر جديد لربط آسيا وأوروبا، ٢٢ فبراير. المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، على الرابط التالي: <https://url-shortener.me/1I8N>، تاريخ الزيارة ٢٥/١١/٢٠٢٥.

٢١. نفوذ تركيا في القوقاز وآسيا الوسطى آخذ في الاتساع على حساب روسيا، ٢٨ مايو ٢٠٢٤، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، على الرابط التالي: <https://url-shortener.me/5928>، تاريخ الزيارة ٢٨/١١/٢٠٢٥.

٢٢. العادلي واخرون، اسامة. ٢٠٢٢. تحولات النظام السياسي التركي تحت حكم "العدالة والتنمية"، المجلة العلمية لكلية للدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد ٧، العدد ١، ص ٧٢٧.

23. khalilzad ,zalmay And others.2000. the future of Turkish-western relations, published by rand, santa monica. p27.

٢٤. الشمري، وفاء. ٢٠١٩. لحراك الجيوبولوتيكي الاقليمي لتركيا الفرص والتحديات، مجلة مداد الاداب، مجلد ١٣، ص ٥١٥.

٢٥. المصدر نفسه، ص ٥١٥.

26. Bárkányi Péter And others, op,cit, p24.

27. ZAMIR, EYAL. 2022. COUNTERING IRAN'S REGIONAL STRATEGY A Long-Term, Comprehensive Approach, by The Washington Institute for Near East Policy. Washington. p5.

٢٨. عبد الكريم، علي. ٢٠٢٤. مكانة إيران الإقليمية في التحالفات الدولية. مجلة كلية التربية. المجلد ٥٧، العدد ٢، ص ٤٤٥.

٢٩. الحديثي، هاني. ٢٠٢٣. سياسة إيران الإقليمية دراسة في سياسة إيران اتجاه محيطها الاقليمي. مجلة مدارات ايرانية. العدد ٢، المجلد ٦، ص ٣٧.

٣٠. سرور، نعمة. ٢٠٢٠. دور تركيا الاقليمي في منطقة اسيا الوسطى منذ عام ٢٠٠٢ "دراسة في الابعاد والتحديات"، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، جامعة الاقصى، المجلد ٤، العدد ١، ص ٣٥.

٣١. الخفاجي، حيدر. مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٨.

32. Boltuch, Sylvia .2022.Iran's interests and strategy in Central Asia, September 7. at the following link: <https://url-shortener.me/4L6P> , 2/11/2025.

33. Yermekbayev, Adilbek and others.2023. CENTRAL ASIA IN THE FOREIGN POLICY OF IRAN AND TURKEY, journal Central Asian affairs, vol.89. p46.

٣٤. الخفاجي، حيدر. مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٩.

٣٥. الحديثي، هاني. ٢٠٢٣. سياسة إيران الإقليمية دراسة في سياسة إيران اتجاه محيطها الاقليمي، مجلة مدارات ايرانية، العدد ٢، المجلد ٦، ص ٣٨-٣٩.

٣٦. فرحات، محمد. ٢٠١٨. ممر الشمال - الجنوب حدود الدور والمراهات الايرانية. مجلة الدراسات الايرانية، المعهد الدولي للدراسات الايرانية. العدد ٧، ص ٧١-٧٢.

٣٧. إيران ومنظمة شنغهاي. ٢٠٢١. مزايا الانضمام وحدود الحركة. المعهد الدولي للدراسات الايرانية. ٢٩ سبتمبر. ص ٥.

٣٨. الحديثي، نور. ٢٠٢٥. العلاقات الروسية الايرانية مابعد الحرب الاوكرانية: التحولات والتحالفات الاستراتيجية. مجلة الشرائع، العدد ٢، ص ٥٣٧.

٣٩. الغنيمي، عبد الرؤوف. ٢٠٢٥. نورة السبيعي، مستقبل المشروع الجيوسياسي الايراني على ضوء التطورات الاستراتيجية الاقليمية، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، ٢٨ يناير. ص ١٢-١٣.

40. Karami, Jahangir and Karimian, Alireza . 2023. Islamic Republic of Iran and Central Asia: From Cautious Acting to Active Institutionalism, Journal of Iran and Central Eurasia Studies.vol.6,no.1. p68

٤١. التميمي واخرون، وجدان، مصدر سبق ذكره، ص ١٧١.

٤٢. كريم، دموع. ٢٠٢٠. العلاقات الايرانية التركية دراسة في الرؤية الامريكية، مجلة قضايا سياسية، العدد ٦١، ص ١٢٠.

٤٣. الخفاجي، حيدر. مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٢.

مستقبل التنافس التركي الإيراني في اسيا الوسطى (التفوق والكوابح)
الباحث: احمد حكمت مطشر..... ا.م.د. انس حسن حميد

- ٤٤ . البياتي، سرمد . مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٤ .
٤٥ . التميمي واخرون، وجدان . مصدر سبق ذكره، ص ١٧٦-١٧٧ .
٤٦ . كافيرو، جورجيو . ٢٠٢٥ . حصة آسيا الوسطى من المنافسة بين تركيا وإيران، ٣٠ سبتمبر . دراسة منشورة على الرابط التالي : <https://url-shortener.me/592B> ، تاريخ الزيارة 29/11/2025 .
٤٧ . البياتي، سرمد . مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٨-٣٣٩ .
٤٨ . التميمي واخرون، وجدان . مصدر سبق ذكره، ص ١٧ .